

Cairo University



Faculty of Pharmacy

Contact Us

Vice-dean office for Community Service and Environment
Development Affairs, FOPCU, Cairo 11562, Egypt
Tel/Fax: (00202)23639307

النشرة الثانية

أسباب الفساد الإداري
أنواع الفساد الإداري



أنواع الفساد الإداري

١. الرشوة:

تعد الرشوة من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات.



٤. التهرب الضريبي:

الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوتهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية.

الشكل الثاني هو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة.

٢. الاختلاس:

هو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده. كما يعرف بأنه " عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية". ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء.

٥. التزوير والتزيف:

يعرف بأنه كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة. كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملة مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار أو تزوير توقيع أو أرقام.

٧. الابتزاز:

يقوم به بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في اللجان الرقابية من خلال مراقبة النشاطات الإدارية والاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية لتفويت مخالفة قام بضبطها مقابل ابتزاز المذنب.

٣. العمولات مقابل الصفقات:

العمولة هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

٦. التحيز والمحاباة:

هو أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة.

أسباب الفساد الإداري

١- الأسباب الاقتصادية :

تعتقد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري. يحدث الفساد عادة عندما يندم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة ومنها:

- انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .
- تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.
- ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة التجسس الاقتصادي وخاصة في مجالات الصناعة.

٢- الأسباب الاجتماعية:

تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد وخاصة في الجهاز الإداري للدولة ، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية ، كما أن يمكن أن تؤدي الانتماءات العائلية والقبلية إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلاً عن كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة.

٣- الأسباب الإدارية:

تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

- ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة .
- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية.
- بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المنظمة.
- انتشار اللامركزية دون الخضوع للرقابة المتبعة.
- عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها مما يخلق الحيرة لدى الأفراد ويدفعهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف.
- وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر الجمهور بما يلاقه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد ، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمتهم.